في الواقع والتي يمكن من خلالها تحديد هذا البعد؟[1] مثلا لو فككنا مفهوم الممارسة الديمقراطية، وأردنا استخراج مؤشرات دالة عليه في الواقع، فسنجد الانتخابات المنتظمة والحرة والنزيهة والتعددية، وكذلك الصحافة الحرة، والاعتراف بتعدد الأحزاب والجمعيات، والحق في محاكمة عادلة، فهذه كلها مؤشرات تسمح بالوصول إلى الوجه الملموس للممارسة الديمقراطية.

المحور الخامس: خطوات البحث العلمي

لا يكون البحث علميا بالمعنى الصحيح إلا إذا كانت الدراسة موضوعه مجردة بعيدة عن المبالغة والتحيز أنجزت وفق أسس ومناهج وأصول وقواعد، ومرت بخطوات ومراحل، بدأت بمشكلة وانتهت بحلها وهي قبل هذا وبعده إنجاز لعقل اتصف بالمرونة وبالأفق الواسع.[2]

وتمر عمليات إعداد البحوث العلمية بمراحل متسلسلة ومنسقة تخدم جميعها غاية البحث وخطته العامة، ومع ذلك يوجد اختلاف بين الباحثين بشان عدد هذه المراحل وترتيبها، وفي حقول المعرفة الاجتماعية بشكل عام يوجد ما يشبه الإجماع على سبعة مراحل متساندة تسمى بخطوات البحث العلمي نستعرضها فيما يلي:

أولا: اختيار موضوع بحث

أول خطوة يخطوها الباحث نحو انجاز بحثه هي اختيار الموضوع، واختيار الموضوع يعني اختيار المجال الذي سوف يبحث فيه الباحث، ثم يحاول أن يقلص اهتمامه حول نقطة معينة من موضوع كبير، وكلما ينزل الباحث من نقطة أعم إلى نقطة أكثر جزئية، كلما اقترب من إشكالية بحثه، وتمكن من التحكم الجيد في الموضوع الذي يكون مجال بحثه ويمكن تقديم مثال على ذلك، فإذا كان الباحث متخصصا في العلاقات الدولية، يمكن أن يختار مجال السياسة الخارجية كموضوع يبحثه، وضمن السياسة الخارجية يختار الدولة المعنية بالبحث، وضمن السياسة الخارجية للدولة يختار أحد نشاطات السياسة الخارجية: الأمن، الاقتصاد، التكامل، الأحلاف، السلام وهكذا....

وهناك طريقة أخرى يمكن إتباعها في اختيار موضوع البحث وهي وجود غموض حول موضوع ما أو قضية معينة أثارت اهتمام الباحث، وخلقت لديه الرغبة في تفكيك عناصرها، وقد يكون مصدر الغموض عدم توفر معلومات كافية حول موضوع معين، أو قلة الدراسات التي تبحث مثل هذا الموضوع، ورجح لدى الباحث أن بقيامه بمثل هذا البحث سيساعد في توفير أرضية فكرة حول الموضوع، أو يكشف اللثام عن حقائق الموضوع غير معروفة بين الباحثين والطلبة.[3]

---

[1] موريس أنجرس، المرجع السابق، ص 162.

[2] عبد الرحمن بن عبد الله الواصل، البحث العلمي: خطواته ومراحله، أساليبه ومناهجه، أدواته ووسائله، أصول كتابته، المملكة العربية السعودية، وزارة المعارف، 1999، ص12.

[3] مصطفى عمر التير، المرجع السابق، ص 19.

ومصادر اختيار موضوع البحث يمكن إيجازها في:[1]

– **التجارب المعاشة:** تكون هذه التجارب عادة متصلة بالعائلة، بالجامعة، بمكان الإقامة، بالأشخاص الذين ربطتنا بهم علاقات أو بالأحداث التي عشناها، فكل تجربة معيشية قد ينبثق عنها موضوع بحث.

– **ملاحظة المحيط:** إن ملاحظة المحيط على المستوى المحلي، الوطني والعالمي يعد طريقا نحو الاستكشاف، فالإنسان عادة ما يلاحظ تصرفات وممارسات معينة تحدث في محيطه فينجذب إليها ويحاول معرفة خباياها منها على سبيل المثال: ظاهرة العنف، التلوث البيئي(حيث نتكلم عن حماية البيئة ولكن نلاحظ عملية تلويثها)، نتحدث عن السلام العالمي ونلاحظ ظاهرة السباق نحو التسلح، نتكلم عن الإصلاح ونلمس استمرار عمليات الفساد...الخ.

– **تبادل الأفكار:** إن تبادل الأفكار مع الآخرين قد يفتح لنا المجال للعثور على موضوع بحث، فقد يثير الزملاء اهتمامنا بالحديث عن المواضيع التي لم ننتبه إليها كما أنه إذا قدمنا لهم موضوع بحثنا فسيكونون دعما ثمينا لنا. فتبادل الأفكار حول مواضيع بحث يسمح بالتفتح على آفاق جديدة ومعرفة رأي الآخرين حول الاقتراحات المطروحة.

– **البحوث السابقة:** تعتبر البحوث السابقة مصدر لا غنى عنه بالنسبة للباحث الذي يود اختيار موضوع لدراسته، فموضوع بحثه ما هو إلا مجرد امتدادا للبحوث التي سبقته لذا لابد من استعراض البحوث السابقة التي أنجزت من قبل حول الموضوع الذي يشغل بال الباحث، فقراءة هذه البحوث تسمح بالإحاطة الجيدة بموضوع البحث وضبطه بدقة.

وهناك توجيهات عامة يرغب الباحث في الالتزام بها، قدمها العديد من الباحثين، منها:

– أن يكون الموضوع جديدا لم يتناوله أحد من قبل، أو يكون الموضوع قديما لكن التناول المنهجي جديد، بما يضمن الإضافة الجديدة للمعرفة.

– توفر الرغبة الجامحة في دراسة الموضوع، والإرادة القوية لإنجاز البحث بشكل يمكن الباحث من توفير القدرة على تجاوز عقبات البحث، وتذليل صعوباته.

– تحري الدقة والوضوح والتحديد اللفظي للموضوع بحيث يعبر مباشرة عن إشكالية الموضوع، وما ينوي القيام به.

– التأكد من توفر المصادر والمراجع المساعدة على انجاز البحث، والأفضل أن يكون بحوزته الحد الأدنى من هذه المراجع، أو على الأقل يحدد أماكن وجودها.[2]

---

[1] موريس أنجرس، المرجع السابق، ص122-125.

[2] حسين عناية غازي، إعداد البحث العلمي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ب.ت، ص.40.

ثانيا- تحديد المشكلة البحثية (أو الإشكالية):Problematic

يعلمنا البحث العلمي أن أمثل طريقة لمقاربة موضوع ما وتحليله هو استشكاله أي تحويله إلى إشكالية أو سؤال إشكالي، لأن الإشكال وحده يشد الوعي إلى الأبعاد والعوامل المختلفة للموضوع المدروس ما ظهر منها وما بطن ويُبدد وهم الوضوح الظاهري للمسألة.

وعليه يعد تحديد المشكلة أو صياغة السؤال خطوة هامة وحجر الأساس في عملية البحث، وصياغة المشكلة لها أثر كبير في بقية الخطوات بل تعد المرشد والموجه للخطوات الأخرى من الفروض وتحديد المفاهيم والمتغيرات واختيار المناهج وأدوات جمع البيانات.[1]

1-تعريف المشكلة البحثية: تعرف المشكلة "بأنها عبارة عن موضوع يحيط به الغموض وأنها ظاهرة تحتاج إلى تفسير فهي موضع خلاف، وهي موضوع يتحدى تفكير الباحث ويتطلب إزالة الغموض وإبراز الحقائق".[2]كما يمكن أن تعرف على أنها "حاجة لم تشبع، أو وجود عقبة أمام إشباع حاجاتنا أو موقف غامض لا نجد له تفسيرا محددا له".[3] أما موريس أنجرس Maurice Angers فيرى أن المشكلة هي كل ما من شأنه أن يثير تساؤلا، أي كل ما يبدو عليه أنه يتطلب الدراسة.[4]

هناك من يعرف الإشكالية بأنها: "موقف غامض لا نجد له تفسيرا محددا".[5]

أو هي صياغة إجرائية لمجموعة من التساؤلات حول الموضوع، تبدأ هذه الصياغة بطرح سؤال عام، ثم تجزئته إلى أسئلة فرعية، بالإجابة عليها يتمكن الباحث من الإجابة على السؤال العام فالإشكالية هي تحديد استفهامي لأبعاد الموضوع الذي يريد أن يبحثه الباحث وتكون هذه الأسئلة موجهة في المقام الأول إلى ذات الباحث، وكأنه يسأل نفسه ماذا يريد أن يبحث.

وقد شاع في البحوث الجامعية أن تحدد أسئلة الإشكالية في أربعة أسئلة: ماذا؟ وأين؟ وكيف؟ ومتى؟ أي ماذا أريد أن أبحث؟ وما هو مكان دراسة البحث؟ وما هي الطريقة المنهجية التي أبحث بها الموضوع؟ وفي أي زمن أجري الدراسة؟

2- العوامل المؤثرة في صياغة الإشكالية: هناك العديد من العوامل المتباينة النمط والنوعية تتدخل في صياغة إشكالية البحث يمكن إيراد بعضها في الآتي:

- الإطار النظري الذي يعتمد في تحليل الموضوع.
- ثقافة الباحث، من حيث ثراؤها وتنوعها.

---

[1] زريق نفيسة، المرجع السابق، ص 15.
[2] أحمد بدر، المرجع السابق، ص 86.
[3] Koul, L, Methodology of educational research, New Delhi: Vikas publishing house PVT LTD, 1997, p96.
[4] فضليو دليو، علي غربي، أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية ، الجزائر، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، (سلسلة العلوم الاجتماعية، المنهجية 3) ، 1999، ص 73.
[5] عبد الله عامر الهمالي، أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته، بنغازي، منشورات جامعة قار يونس، 1988، ص 79.

– التخصص العلمي للباحث ومستوى التكوين الأكاديمي الذي يتمتع به.

– الزمن المخصص لإنجاز البحث، وكذا الهدف من البحث، كأن يكون البحث من أجل نيل درجة علمية معينة، مطلوب انجازه في مدة زمنية معينة.[1]

ويرى مصطفى عمر التير أن هناك عدة عوامل تتدخل في اختيار مشكلة البحث هي:

– الاهتمامات الشخصية – استيفاء شرط الحصول على ترقية أو شهادة علمية – هوايات شخصية – وجود اهتمام اجتماعي عام – توفر الدعم المالي – إمكانية القيام بالدراسة – التأكد من صحة نتائج دراسة سابقة –إتاحة فرص التدريب.[2]

وهناك دراسة أخرى للأستاذ "عناية غازي حسين" يرى فيها أن العوامل المؤثرة في صياغة الإشكالية هي: – المهنة – برامج الدراسات العليا – الخبرة العلمية –الدراسات السابقة – القراءة الناقدة في مجال التخصص– الاطلاع على المجلات والدوريات العلمية– حضور المؤتمرات العلمية – الاشتراك في حلقات البحث.[3]

هناك من يرى أن الخطوة الأولى في تحديد المشكلة هي قيام الباحث بقراءة مصادر الإنتاج الفكري المتعلقة بالمشكلة التي يريد أن يبحثها وبالتالي تكون مطالعاته الفكرية أحد العوامل المؤثرة في صياغة الإشكالية.[4]

لكن يمكن إجمال العوامل المؤثرة في صياغة الإشكالية في: التخصص العلمي، ومستوى الباحث العلمي والتحكم في مناهج البحث.

3– صياغة الإشكالية: تنطوي صياغة الإشكالية على أهمية بالغة، على اعتبار أنها المرحلة التي يعبر فيها الباحث عما يدور في خلده، ويحدد فيها بدقة ما يريد بحثه وعلى هذا الأساس يتحدث العديد من علماء المنهجية عن شروط صياغة الإشكالية وضوابطها.

ويأتي على رأس شروط صياغة الإشكالية، أن تكون المشكلة قابلة للبحث[5] والاختبار بحيث يستطيع الباحث أن يصل إلى نهاية جهده العلمي، ويستطيع تطبيق أدوات الاختبار عليها وبالتالي لابد على الباحث أن يركز جهده على صياغة الإشكالية عمليا بما يتناسب وعمليات الاختبار.

ويمكن تحديد طريقة صياغة الإشكالية في أسلوبين: إما أن تصاغ بعبارة لفظية تقديرية، أو تصاغ بسؤال أو أكثر وهو الأفضل من الناحية العلمية[6] والأسلوب الأخير هو الشائع بين

---

[1] المرجع نفسه، ص 54.

[2] مصطفى عمر التير، المرجع السابق، ص 19-23.

[3] منى أحمد الأزهري ومصطفى حسين باهي، أصول البحث العلمي في البحوث التربوية والنفسية والاجتماعية والرياضية، القاهرة، مركز الكتاب للنشر، 1999، ص 18.

[4] حسين عناية غازي، المرجع السابق، ص 40.

[5] محمد فتحي عبد الهادي، البحث ومناهجه في علم المكتبات والمعلومات، ط1، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 2003، ص 72.

[6] رجاء وحيد دويدري، المرجع السابق، ص.411.

الباحثين والمفضل لدى معظم الطلبة الباحثين، لأنها طريقة سهلة وواضحة، وتمكن الباحث من التحكم أكثر في الموضوع.

وقد حاولت كل من "منى أحمد الأزهري" و"مصطفى حسين باهي" أن يعددا شروط صياغة الإشكالية في بعض النقاط منها: –أن تكون الصياغة واضحة، مفهومة لدى المجتمع العلمي – أن تصاغ في شكل علاقة بين متغيرين أو أكثر –تحديد نطاق المشكلة البحثية –ضرورة الاستفادة من الدراسات السابقة ومن خبرة المختصين –أن ترتبط المشكلة البحثية بإطار نظري عام يعطيها دلالة علمية – الربط بين المشكلة البحثية والإمكانات المتاحة لتغطيتها.[1]

من جهته حاول عبد الله عامر الهمالي أن يحدد الإطار العام الذي تصاغ فيه الإشكالية – ولو أنه لا يبتعد كثيرا عن سابقيه–، والمكون من مجموعة من الأفكار، منها: وجود تحديد واضح للمشكلة الرئيسية، والفصل بين النقاط الجوهرية والنقاط الفرعية داخل الإشكالية، وتحديد دوافع الباحث، الدراسات السابقة، صعوبات الدراسة، مصادر ومراجع وأدوات الدراسة.[2]

لكن ما تحدث عنه الأستاذ عبد الله عامر الهمالي هو خطوات تصميم مشروع بحث وليس صياغة الإشكالية في إطار محدد قابل للاختبار فبالرغم من وجاهة الأفكار التي طرحها إلا أنها لا تخص التدقيق في ضبط إشكالية البحث.

ولذلك نجده في موضع آخر يدقق في شروط صياغة الإشكالية والتي يحدد بعض ملامحها في النقاط التالية:

* صياغة المشكلة في قضايا ومفاهيم محددة تحديدا دقيقا.
* تحديد مدى أهمية المشكلة في ضوء واحد أو أكثر من المحاكاة التالية:
– من حيث علاقة هذه المشكلة ببعض الجوانب التطبيقية.
– من حيث ارتباطها بقطاع من السكان له أهمية في المجتمع.
– هل ستؤدي دراسة هذه المشكلة إلى تغطية نقص معين في مجال البحث الاجتماعي؟
– هل ستؤدي هذه الدراسة إلى صياغة تعميمات أو قضايا عامة تفسر عملية التفاعل الاجتماعي؟
– هل ستدعم دراسة هذه المشكلة تعريفا معينا لمفهوم رئيسي أو علاقة من نوع خاص؟
– ما مدى ارتباط هذه المشكلة بغيرها من المشكلات؟
– هل يمكن أن تسهم دراسة هذه المشكلة من الناحية المنهجية في تطوير أدوات جديدة للبحث أو في تحسين الأدوات المستخدمة الآن.[3]

---

[1] منى أحمد الأزهري ومصطفى حسين باهي، المرجع السابق، ص17.
[2] عبد الله عامر الهمالي، المرجع السابق، ص 78-82.
[3] المرجع نفسه، ص 70.

كذلك نجد الأستاذ عبد الغفار رشاد القصيبي يبلور رؤية حول موضوع صياغة إشكالية البحث، يبدأها بالحديث عن الشروط العملية الإجرائية للإشكالية الجيدة، ويلخصها في شرطين أساسيين هما:

– أن يكون السؤال في الإشكالية يقتضي إجابة محددة وقاطعة.

– أن تؤدي الإجابة عن السؤال إلى حصول تقدم في اتجاه تحقيق أهداف البحث، وإيضاح الصورة حول موضوع البحث.[1]

أما الشروط العامة التي يجب أن تتوفر في صياغة إشكالية البحث فقد حددها بقوله:

– **الشروط الموضوعية:** وتشمل الأهمية، وعمق التحليل، والإمكانيات المتاحة للقيام بالبحث أما الأهمية فإنها تشكل الدافع الأساسي والحافز للباحث الذي يدفعه إلى اختيار وتحليل المشكلة بأبعادها المختلفة.

أما عن توافر الإمكانيات المتاحة اللازمة للعملية البحثية فهي ذات أهمية لإتمام وتكامل العملية في مجمله، فالباحث يجب أن تتوافر لديه القدرات والمهارات والخبرة، فضلا عن الخلفية العلمية والنظرية.

– **الشروط الشكلية:** المشكلة البحثية وكذلك موضوعه وتساؤلاته، بحاجة دائما إلى عرضها في وضوح كامل، وهذا يتطلب أولا أن يفهم الباحث مشكلة بحثه، وذلك حتى يكون قادرا على التعبير عنها في لغة واضحة محددة ودقيقة، وفي كلمات قليلة بقدر الإمكان، بحيث يستطيع أي فرد آخر، أو باحث أن يقرأها ويفهمها ويكون من السهل توصيل مضمونها للآخرين وثانيا فإن العرض الواضح والدقيق للمشكلة البحثية، واختيار الباحث كلماته بدقة وعناية للتعبير عن المشكلة دون لبس وثالثا: فإن فهم الباحث للمشكلة البحثية وعرضها بوضوح سوف ييسر له متابعة خطوات البحث بدقة، ويكون عندئذ قادرا على فهم وتحديد المصطلحات والمفاهيم والمؤشرات وصياغة الفروض، وجمع وتنظيم وتحليل البيانات..

ويقصد بالشروط الشكلية أي من حيث اللغة وطريقة العرض ومن بين أهم هذه الشروط:

– عرض المشكلة البحثية في عبارات دقيقة واضحة محددة.

– تحليل المشكلة البحثية إلى عناصرها الأولية أو إلى مشكلات فرعية ويمكن للباحث ترجمتها في شكل تساؤل مركزي، وتساؤلات فرعية.

– تحديد المسلمات التي تستند إليها المشكلة البحثية، والتي بدونها لا يكون للمشكلة البحثية وجود، وقد يجد الباحث أنها مسلمات بغير حاجة إلى برهان.

---

[1] عبد الغفار رشاد القصيبي، المرجع السابق، ص 93.

– تحديد المصطلحات والمفاهيم وكذلك التعريفات والمؤشرات، وهذا ييسر العملية البحثية أن تسير في طريق النضج والاكتمال.[1]

ومن جهتنا نرى أنه بحكم خبرتنا في البحث، ومن خلال مناقشتنا للعديد من الرسائل الجامعية، لابد على الطالب الباحث من مراعاة شروط معينة عند صياغة إشكالية بحثه، يمكن تلخيصها في الآتي:

– صياغة الإشكالية في شكل أسئلة تقتضي إجابة محددة.

– أن تكون أسئلة البحث في شكل سؤال رئيسي، وأسئلة متفرعة عنه، بالإجابة عنها يكون الباحث قد أجاب عن السؤال الرئيسي.

–مراعاة الاختصار والوضوح، والألفاظ المباشرة عند طرح الأسئلة، وذلك بتلافي الأسئلة الغامضة، أو التي تحتمل كم من إجابة، أو الألفاظ التي تحتمل أكثر من معنى.

– صياغة الأسئلة بطريقة يجعلها في حالة الإثبات أو النفي تعبر عن فرضيات البحث.

– تضمين أسئلة البحث متغيرات الدراسة.

– تضمين أسئلة البحث وحدات التحليل الأساسية في البحث.

ثالثا– صياغة فرضيات البحث:Hypotheses

تعتبر صياغة الفروض أهم وأصعب خطوة ضمن خطوات البحث العلمي، بحيث تكمن أهميتها في ارتباطها بالبحث العلمي، فأول عملية لإضفاء طابع ملموس على سؤال البحث عادة الإجابة عنه في شكل فرضية، وبواسطتها ترتقي أي دراسة إلى مصاف البحث العلمي. أما "الصعوبة الكبرى فتكمن في كيفية استنتاج الباحث للفروض، وكيفية صياغتها صياغة ملائمة للإشكالية".[2] باعتبارها الإجابة المؤقتة لتساؤلات البحث.

1– تعريف الفرضية: تعبر الفرضية عن توقعات الباحث التي تمثل حلولا وإجابات للمشكلة وتساؤلاتها ولا يتم صوغها من محض الخيال. وإنما في ضوء الخبرات والقراءات والاطلاع على البحوث والتجارب السابقة. والفروض حلول ممكنة. وإجابات محتملة لأسئلة البحث فهي إجابات ذكية واعية لسؤال أو أسئلة البحث بناءا على النقص أو الفجوات الملاحظة في المعرفة. أو في الدراسات والأبحاث السابقة. وهي ليست مجرد تخمينات اعتباطية تدل على مدى القدرة على اختبارها.[3]

---

[1] المرجع نفسه، ص 90-93.

[2] احمد زردومي،"ملاحظات أولية حول تحديد الإشكالية وصياغة الفروض"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد6 (1995) جامعة قسنطينة، ص28.

[3] نصير خلفة، "صياغة الفروض العلمية وكيفية اختبارها"، وقائع أعمال المؤتمر الدولي العلمي الافتراضي: منهجية البحث العلمي وتقنيات إعداد المذكرات والأطروحات الجامعية (الجزء الأول)، أيام 14 و15-08-2021، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والاقتصادية والسياسية، برلين، ص 74.

إذا تعتبر الفروض أجوبة مبدئية ومؤقتة تحتاج إلى إثبات. وقد تكون صحيحة أو غير صحيحة. فهي إجابات محتملة أو استنتاجات مبنية على معلومات أو نظرية أو خبرة علمية محددة وهي بذلك تعد أول عملية لإضفاء الطابع الملموس على سؤال البحث بالإجابة عنه في شكل فرضية. كما تمثل الفرضية جملة تجريبية للعلاقة المتوقعة بين متغيرين أو أكثر أي أنها ادعاء واستنتاج حول معلمة من معالم المجتمع أو ظاهرة ما استنادا إلى إحصاءات العينة. يعبر عنها في صورة عبارات قابلة للاختبار ليتم التأكد من صحتها أو في صورة جملة شرطية. أي أنها بلورة إجابة أولية للسؤال البحثي أو إعطاء تفسير أولي للظاهرة.[1]

2- خصائص الفرضية العلمية: وحتى يمكن صياغة أي فرضية علمية لابد أن تتميز بالخصائص التالية:[2]

-الوضوح المحدد والخالي من الإبهام والغموض والتشويش.

- يجب أن تخلو الصياغة من التناقض أي وجود جزء في الحل يتم عن الموافقة وآخر يرفض هذه الموافقة.

- أن تكون الصياغة احتمالية بمعنى أن تقبل إثبات الصحة أو العكس.

- أن تساهم هذه الصياغة في تحديد الإطار النظري للبحث والأساليب الإحصائية المتبعة والهيكل العام للبحث.

- لا يجب أن تقتصر الصياغة في البحوث الاجتماعية على فرضية واحدة بل يجب وضع مجموعة من الفرضيات تفسر مختلف جوانب المشكلة.

- يجب أن تكون هذه الفرضيات قابلة للاختبار.

3- أهمية الفرضيات: تكتسي الفرضية أهمية كبرى في صياغة النظريات وبناءها وفي الوقوف على حقيقة الظاهرة محل الدراسة، ويحدد البعض أهميتها في:[3]

- أنها تثير الملاحظة وتدفع نحو الدراسة والبحث وتنظمها بشكل يؤدي إلى بناء النظرية التي تفسر الظاهرة محل الدراسة،

- توجيهه البحث وجهد الباحث وإرشاده إلى الخطوات التي ينبغي أن يتبعها ليصل إلى ما افترضه.

- أداة فاعلة في تقدم المعرفة، بما تفترضه من علاقات وارتباطات بين الظواهر في إطار نظري أوسع، يمكن اختبارها والتأكد من صحتها أو خطئها فيما بعد؛ وذلك بخلاف الحقائق المعزولة التي لا يمكن اختبارها.

---

[1] المرجع نفسه، ص 74.

[2] محمد عبد الفتاح الصيرفي، البحث العلمي الدليل التطبيقي للباحثين، ط1؛ عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع. 2001، ص 54.

[3] - محمد شلبي، المرجع السابق، ص 43.

4- شروط صحة الفرضيات العلمية: لكي تكون الفرضية صحيحة يجب أن تتميز بما يلي:[1]

- يجب أن تبدأ الفرضيات من ملاحظات علمية، أي تبدأ من وقائع محسوسة مشاهدة وليس من تأثير الخيال، وهذا حتى تكون الفرضيات أكثر واقعية.
- يجب أن تكون الفرضيات قابلة للتجريب والاختبار والتحقق.
- يجب أن تكون خالية من التناقض للوقائع والظواهر المعروفة.
- يجب أن تكون شاملة ومترابطة، أي يجب أن تكون معتمدة على كل الجزئيات والخصوصيات المتوافرة، وعلى التناسق مع النظريات السابقة.
- يجب أن تكون الفرضيات متعددة ومتنوعة للواقعة الواحدة.

5- شروط صياغة الفروض: لصياغة فرضية علمية دقيقة ومعبرة لابد من احترام الشروط التالية:[2]

- الوضوح: بمعنى أن تكون عبارة الفرضية واضحة ومعرّفة بدقة أي وضوح المعاني والمفاهيم المستخدمة في الفرضية (أي معرفة المقصود من المفاهيم المستخدمة)،
- الإيجاز: أن تكون عبارةٍ الفرضية مختصرة، موجزة توحي بوجود العلائقية أو انعدامها، وأن تصاغ بشكل تقريري،
- القابلية للاختبار والإثبات: وذلك بصياغة الفرض في عبارات قابلة للاختبار (أي إمكانية التحقق منه في الواقع)،
- أن يرتبط الفرض بإطار نظري يعطيه دلالة ومعنى بحيث يخضع لمجموعة من المعارف العلمية السائدة والتي من شأنها إثباته أو دحضه،
- أن تكون عبارة الفرض خالية من التناقض؛
- أن يكون عدد الفرضيات محدودا بشكل لا يؤدي إلى تشتت ذهن الباحث أو عدم القدرة على اختبارها معا،
- أن يتصف الفرض بالعمومية بمعنى أن يتناول ظاهرة عامة وليس حدثا محددا.

5-أنواع الفرضيات: تشتمل الفرضية على عنصرين أساسيين يسميان متغيرين الأول هو المتغير المستقل والثاني هو المتغير التابع هذا الأخير هو المتغير المتأثر بالمتغير المستقل والذي يأتي نتيجة عنه، والمتغير المستقل لفرضية في بحث معين قد يكون هو نفسه متغير تابع في بحث آخر، وتصاغ الفرضيات في شكلين. هما:[3]

---

[1] عمار بوحوش وآخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، كتاب جماعي، المرجع السابق، ص 54.
[2] محمد الصاوي محمد مبارك، البحث العلمي، أسسه وطريقة كتابته، القاهرة، المكتبة الأكاديمية للنشر، 1992، ص 16.
[3] محمد بكر نوفل، فريال محمد أبو عواد، التفكير والبحث العلمي، عمان، :دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2010، ص 206.

– صياغة الإثبات، إذ يتم صياغة الفرضية بشكل يثبت علاقة بين عاملين إما بشكل ايجابي أو سلبي. مثل توجد علاقة قوية بين المستوى المعيشي للطالب وبين تحصيله العلمي.

– صياغة النفي، إذ يتم صياغة الفرضية بشكل ينفي وجود أية علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، مثل لا توجد علاقة بين المستوى المعيشي للطالب وتحصيله العلمي.

وعموما هناك العديد من التصنيفات لفرضية البحث العلمي ومنها:[1]

–**الفرض التجريبي:** ويتحقق بالملاحظات والتجارب، وهذا النوع من الفرض يعبر إذا كان صحيحا عن علاقة ثابتة بين ظاهرتين وإذا أيدته التجربة يصير قانونا يفسر مجموعة من الظواهر.

– **الفرض النظري أو الصوري:** والذي يستنتج من مجموعة من القوانين والنظريات والآراء بالتأمل والاستقرار وهو الفرض الذي لا يتحقق بالتجربة على نحو مباشر حتى إذا كنا في مجال العلوم التجريبية لأنه ليس نتيجة ملاحظات وتجارب بل نتيجة تأملات واستقراءات لا تقوم على الواقع مباشرة.

وعليه فمن الممكن إن يتحقق الفرض النظري أو الصوري بطريقة غير مباشرة باستنباط نتائج منه تستنبط منها نتائج حتى تصل إلى ما يمكن أن يختبر بالتجربة، ومن ناحية أخرى تختلف الفرضيات حسب غايتها وأهدافها ومنها:[2]

– الفرضيات التي تسعى للتعرف على طبيعة العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

– الفرضيات التي تسعى إلى تفسير التباين في المتغير التابع والناتج عند المتغير المستقل.

– الفرضيات التي تسعى لتوضيح الفروق بين المجموعات البحثية.

– الفرضيات التي تسعى للتعرف على درجة الاستقلالية بين عدد من العوامل المختلفة.

كما يرى كل من عباس ونوفل والعبسي وأبو عود وعبيدات أن الفرضيات نوعين هما:[3]

أ– الفرضية الصفرية: وهي الفرضية التي تنفي وجود علاقة بين متغيرات الدراسة، فالباحث ينفي وجود العلاقة ليضع نفسه في موضع المحايد، فغياب هذه العلاقة في الفرضية تحرر الباحث من إثبات وجودها وتجعله يحاول فحص العلاقة أو البحث عن صلة ما أو متابعة البحث، ومثال ذلك: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الصعوبات التي يواجهها المعلمون وبين انخفاض مستوى أدائهم الصفي.

ب–الفرضيات البديلة: وتشتمل على نوعين من الفرضيات:

---

[1] عيد المجيد إبراهيم مروان، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، ط1، الأردن،عمان، مؤسسة الوراق، 2000، ص32.

[2] محمد عبد الفتاح الصيرفي، المرجع السابق، ص56.

[3] محمد بكر نوفل، فريال محمد أبو عواد، المرجع السابق، 207.

-الفرضيات المتجهة: يلتزم الباحث بهذا النوع من الفرضيات عندما يملك أسبابا محددة تقوده إلى استنتاج. مثلاً: يكون مستوى القلق لدى الطلبة ذوي الذكاء المرتفع أعلى منه لدى الطلبة من ذوي الذكاء المنخفض.

-الفرضيات غير المتجهة: في حالات معينة تقع بين يدي الباحث بيانات تجعله يتوقع وجود اختلاف في مستوى القلق بين فئتين من الطلبة من ذوي الذكاء المرتفع والذكاء المنخفض وفي الوقت نفسه لا يمكنه أن يتوقع اتجاه هذا الاختلاف. فعندئذ يمكن له صوغ الفرضية بطريقة تسمى الفرضية غير المتجهة على النحو التالي: يوجد فرق في مستوى القلق لدى الطلبة ذوي الذكاء المرتفع والطلبة من ذوي الذكاء المنخفض.

ملاحظات هامة: تجمع كل الدراسات على أهمية الفرضية في البحث العلمي، وتؤكد أن القانون العلمي ما هو إلا فرض أو مجموعة فروض أمكن التحقق من صحتها، ومع ذلك يمكن التأكيد على بعض الملاحظات:[1]

- تحتاج الفرضيات إلى تأكيد صحتها أو خطئها وإذا وصلنا إلى نتيجة تثبت بطلان الفرضية المقترحة فهذا لا يعني فقدان قيمتها العلمية بل عدم صحتها في حد ذاتها نتيجة علمية وهنا ما علينا سوى إيجاد فرض بديل فقط.

- على الرغم من أن الفروض ركن هام من أركان البحث العلمي إلا أن القليل من البحوث لا تحتاج إلى فروض لاسيما البحوث التي تتسم بالبساطة ولا تبحث إلا عن حقائق أو معارف. فإذا كان البحث يتعلق بحقائق تاريخ بلد معين أو حياة أحد الزعماء أو تطور أسعار البترول أو مستويات التنمية... فإنه لا يحتاج إلى فروض.

أما إذا كان البحث يهدف إلى تفسير الحقائق والكشف عن الأسباب والعوامل وتحليل الظاهرة المدروسة فلابد من وجود فرضيات، لأن الدراسة ذات المستوى المتعمق تحتاج إلى فرضية.

- على الباحث أن يخضع الفرض إلى التجربة وليس التجربة للفرض وبالتالي يختار الحقائق القوية والموضوعية ويسقط الحقائق الضعيفة وغير الموضوعية،

- لبناء الفرضية لابد من وجود المعرفة الواسعة والخبرةٍ والاطلاع لدى الباحث كما لابد من تمتعه بقدرة واسعة على التخيل، وأن تكون عقليته متحررة قادرة على تصور الأمور وبناء علاقات غير موجودة أو على التفكير في قضايا غير مطروحة واستخدامها في تفسير قضايا أخرى.

رابعا- المفاهيم في البحث العلمي

يعد الاهتمام بالمفاهيم، في المجالات المتباينة للمعرفة خطوة منهجية ضرورية من منطلق أن تحصيل المفاهيم وضبطها والتحكم فيها أمر لازم لفهم أساسيات المعرفة الإنسانية من جهة،

[1] زريق نفيسة، المرجع السابق، ص 21.

وزيادة القدرة على التحكم في الموضوع العلمي المعالج من جهة أخرى، فالمفهوم يختزل الفكر والعصر والزمن، ويعطي للتواصل الإنساني دلالة واضحة ومحددة ومنظمة.

1-تعريف المفهوم: يذهب أغلب المهتمين بالدراسات الإنسانية والاجتماعية إلى أن أهمية قيام الباحث بالتحديد الدقيق لمفاهيم بحثهٍ، تنبع أساسا من كون أنّ المعيار الأول لتصميم أي بحث دقيق وجيد تتأتى من الاهتمام بجميع المتغيرات المؤثرة في المشكلة موضوع البحث، ومن المعيار الثاني المتمثل ففي التزام الدقة في التعبير، وهذا في كثير من الحالات وفي ضوء طبيعة اللغة المستخدمة ليس بالمطلب السهل.[1]

فالمفهوم بهذا يعتبر مجموعة من الرموز التي يعتمد عليها الإنسان في التعبير عن المعاني والأفكار بهدف إيصالها للآخرين، مع العلم أن مضمون مفهوم ما قد يختلف معناه من مجتمع إلى آخر ومن بيئة لأخرى، لأنها تنشأ من الخبرات الاجتماعية والتجارب الحياتية التي يمر بها الأفراد في المجتمع.

فأكثر المفاهيم العلمية تشتملُ كل منها على أكثر من تعريف واحد، ذلك بسبب تناول موضوع البحث من طرف أكثر من باحث واحد، حيثُ يقوم كل منهم بصياغة تعريف جديد للمفهوم، والذي في الغالب لا يتناقضُ مع التعريف الأول، لكنهُ يكملهُ بأن يشير إلى جانب جديد من المعنى المتضمن والذي لم يشر إليه التعريف الآخر، ذلك أنّ المفاهيم في الواقع ما هي إلا :" تصورات ذهنية لمجموعة متنوعة من الظواهر التي نريدُ ملاحظتها.[2]

وإذا كانت هناك اختلافات كثيرة بين الناس حول المفاهيم فإن على الباحث الاجتماعي أن يكون دقيقا في تحديده ذلك أن هذه المفاهيم التي يستخدمها الباحث تكون أكثر تخصصا، فالرجل العادي يرى في مفهوم البيروقراطية ذلك الروتين الإداري الممل، بينما الباحث الاجتماعي يرى فيها ذلك النظام المضبوط الذي يقوم على القواعد الرسمية في العمل.

وعليه يقصدُ بالمفهوم "مجموعة الرموز التي يستخدمها الفرد لتوصيل ما يريده من معاني لغيره من الأفراد".[3] كما يعرفه موريس أنجرس على أنه: "تصور ذهني عام ومجرّد لظاهرة أو أكثر وللعلاقات الموجودة بينها".[4] وهو فكرة عامة تنطبق على مجموعة من الأشياء أو أسماء تطلق على الأشياء.

المفاهيم حسب معن خليل عمر، تعني "الصورة الإدراكية-الذهنية المتشكلة بواسطة الملاحظة المباشرة لأكثر من مؤشر واحد من واقع ميدان البحث".[5]

---

[1] نادية سعيد عيشور، منهجية البحث في العلوم الاجتماعية، ط1، مؤسسة حسين راس الجبل للنشر والتوزيع، 2017، ص 62

[2] المرجع نفسه، ص 62

[3] أحمد بدر، المرجع السابق، ص 18.

[4] موريس أنجرس، المرجع السابق، ص158.

[5] معن خليل عمر، مناهج البحث في علم الاجتماع، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1996، ص 56

ويذهب صلاح إسماعيل إلى أن "المفهوم لا يعني فقط مجموعة الصفات والخصائص التي تحدد الموضوعات، التي ينطبق عليها اللفظ تحديدا يكفي لتمييزها عن الموضوعات الأخرى، كما يبدو من الناحية المنطقية، وإ نما يتعدى ذلك ليشمل المعاني والمشاعر التي يستدعيها اللفظ في أذهان الناس".[1]

وإنّ العمل العلمي للطالب الباحث لا يرقى إلا بقدرتهٍ على التحكم في جميع الخطوات المنهجية، ومن بين أهم تلك الخطوات هو تحديد المفاهيم والمصطلحات، فقضية المفهوم تمثلُ هاجسا ثابتا من الهواجس التي تدفع بالفكر للبحث والابتكار والمغامرة في القضايا والظواهر.[2]

وإذا كان المفهوم تعبيرا موجزا يدل على ظاهرة ما، فإن التعريف هو المناظر المعادل للمفهوم غير أنه يتميز بخاصية الشرح والتحليل للظاهرة ليجعلها أكثر قابلية للفهم، وبين المفهوم والتعريف أصل مشترك سواء كان هذا الأصل المشترك هو المتغيّر الواقعي، أو التصور النظري الذي قد يشكل إطارا مرجعيا لكليهما.[3]

2-أنواع المفاهيم: تنقسمُ إلى نوعين أساسيين يتمُ اعتمادُهما في البحوث العلمية، الأول ينبثقُ من التراكمات المعرفية النظرية للباحثين والمفكرين في تخصص معين والثاني يضعهُ الباحث وفق الواقع الفعلي لبحثه العلمي، وفي هذا المقام سنحاول شرحهما بصورة مقتضبة فيما يلي:

المفهوم النظري: هي تلك المفاهيم التي تكون أكثر تجريدا، بحيث توصف بأنها منطقية ومعقولة، وكذلك لأنها تكون قد خضعت للاختبار الميداني من طرف العديد من المنظرين، بعد أن تكون قد تمّت صياغتها صياغة علمية من طرف باحث أولا، ثم صارت مقبولة من الجميع لكونها لا تعبر عن مجتمع بعينه أو فترة زمنية محددة، كما أن هذه المفاهيم النظرية ليست مؤقتة ولا طارئة فمثلا مفهوم التغير الاجتماعي، الصراع، التطور، العولمة... هي مفاهيم موجودة في كل المجتمعات الإنسانية ولو بدرجات متفاوتة ومن مجتمع لآخر من حيث الدرجة وليس من حيث النوع. وتوجد معاني مضامين المفاهيم النظرية في المعاجم والقواميس والموسوعات والمعاجم المتخصصة.[4]

التعريف الإجرائي: يقصد به التعريف الذي يحدد المفهوم من خلال سلسلة من الإجراءات أو التعليمات أو العمليات التي تشرح وجود المفهوم وخواصه التي يمكن الكشف عنها من خلال القياس، وبصفة خاصة عندما يتعامل الباحث مع هذا المفهوم خلال البحوث التجريبية أو التطبيقية، أو خلال ملاحظته لحركة هذا المفهوم وعلاقاته واتجاهاته.

---

[1] صلاح إسماعيل، "دراسة المفاهيم من زاوية فلسفية"، مجلة إسلامية المعرفة، السنة الثانية، العدد 8 (أفريل1997)، ص 11

[2] ميلود بكاي، "التحليل المفهومي في البحوث والدراسات العلمية" مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، العدد1 (جوان 2015)، ص 7.

[3] محمد شلبي، المرجع السابق، ص 35.

[4] رشيدة سبتي، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، الجزائر، دار القصبة، 2006، ص 158.

والتعريفات الإجرائية هي همزة وصل بين أو حلقة الاتصال بين النظرية والتطبيق وتسهم في الإجابة على التساؤلات الخاصة بماهية الإجراءات والمقاييس وطرق القياس وإجراء المقارنات وتنقسم إلى نوعين هما.

– **التعريف الإجرائي القابل للقياس:** وهو الذي يصف كيفية تحويل المفهوم إلى قيم كميّة يمكن قياسها. مثل قراءة الصحف فإنه يمكن تعريفها من خلال عدد الأفراد الذين يقرؤون الصحف بصفة منتظمة في المجتمع، أو سلوك الاستماع إلى الراديو أو مشاهدة التلفزيون فيمكن تعريفها من خلال الإقبال على أو العزوف عن الاستماع والمشاهدة، وهذه كلها تعريفات يمكن قياسها بعد تحويلها إلى قيم كميّة.

– **التعريف الإجرائي التجريبي:** وهو الذي لا يكتفي بكيفية القياس ولكنه يحدد أيضا طريقة التعامل خلال التجريب، وعندما نهتم بغرس المعاني، أو تشكيل المعتقدات أو تغيير الاتجاهات، فإن هذه المفاهيم تشير إلى كيفية الكشف عن الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في هذه المجالات من خلال التعامل بالتصميمات التجريبية المختلفة مثل الجماعة الضابطة والتجريبية، أو التجريب قبل وبعد التعرض.[1]

ويمكنُ الاستعانة بالتعريفات الإجرائية لتوضيح معنى المفهوم كلما أمكن ذلك لأنّ التعريف الإجرائي هو الذي يحددُ المفهوم باستخدام ما يتبعُ في ملاحظتهِّ أو قياسه أو تسجيلهِّ كما يستهدف تحقيق المزيد من الدقة والوضوح، وتنمية القدرة على معالجة الظواهر وتسهيل إجراءات البحث والإلمام بموضوع البحث والدراسة.

وعلى هذا يمكن أن نستخلص أهم الفروق بين المفاهيم النظرية والإجرائية والتي يمكن أن نحددها فيما يلي:[2]

– تعكس المفاهيم النظرية السلوك الإنساني بشكل عام، في حين تعكس المفاهيم الإجرائية، السلوك الإنساني بشكل خاص.

– لا تعكس المفاهيم النظرية مجتمعا واحدا بل جميع المجتمعات، بينما تعكس المفاهيم الإجرائية مجتمعا واحدا وليس كل المجتمعات.

– لا تخضع المفاهيم النظرية لفترة زمنية محدودة، في حين تخضع الأخرى لفترة زمنية محددة.

– المفاهيم النظرية عامة والمفاهيم الإجرائية واقعية تجريبية.

– يصعب على الباحث السيطرة على المفاهيم النظرية، أما المفاهيم الإجرائية فبإمكان الباحث السيطرة عليها والتحكم فيها.

---

[1] محمد عبد الحميد، البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، القاهرة، عالم الكتب، 2000، ص 21، 22.
[2] أحمد شاطر باش، المرجع السابق، ص 27.

3-شروط صياغة المفاهيم: يمكنُ تحديد شروط صياغة المفاهيم فيما يلي:[1]

- ينبغي أن يكون المفهوم واضحا ومعبرا ومستوعبا وطاردا للعناصر الدخيلة.
- يجب أن يكون المفهوم موجزا وله قدرة كبيرة على وصف العناصر الداخلة تحته، وعلى الباحث الذي يهتم بإعادة صياغة مفهوم معين أن يولي أهمية كبيرة إلى البيئة الثقافية والاجتماعية والسياق التاريخي والنموذج المعرفي.
- أن يكون التعريف كافيا للغرض الذي صيغ من أجله.
- أن لا يصاغ صيغة مجازية أو رمزية.
- أن يبرز الخصائص الجوهرية في الشيء المعرّف.
- أن لا يصاغ صياغة سلبية.

وعليه فإنّ صياغة المفاهيم العلمية تتطلبُ خطوات منهجية دقيقة وخصائص معينة من أجل ضبطها علميا باعتبارها من أهم الركائز التي تمكنُ الباحث من فهم موضوعه والتحكم فيه وبالتالي الوصول إلى نتائج علمية دقيقة.

4- **وظائف المفاهيم:** للمفاهيم العلمية وظائف مهمة تحدد فيما يلي:[2]

- توجيه الباحث من خلال تحديد المفاهيم وتعيينها نقطة الانطلاق حيث يسهل إدراك العلاقات بين الظواهر.
- تحديد العمليات والإجراءات الضرورية لملاحظة تلك الفئات والمتغيرات، التي يمكن أن تمدنا بمعلومات أكثر عن موضوع الدراسة.
- المساعدة على توضيح كيفية إجراء الملاحظات، وذلك لما ينطوي عليه المفهوم من خصائص تساعد الباحث على تحقيق أهدافه.

خامسا- تحديد مناهج وأدوات البحث

تعد عملية اختيار وتحديد مناهج وأدوات البحث خطوة هامة يتوقف على أساسها التوصل إلى حل مشكلته، ولتعزيز احتمالات انتقاء المناهج والأدوات الملائمة يتعين على الباحث الإلمام بمختلف المناهج المستخدمة في حقله المعرفي، وأن يحوز المهارة والقدرة على التحكم في استخدامها عمليا.

وتخضع عملية انتقاء مناهج البحث وأدواته لطبيعة المشكلة المثارة، وفي حقل العلوم السياسية تحديدا تستدعي عملية معالجة المشاكل البحثية بيانات ومعطيات متنوعة، كما أن معالجتها لا تتم بنفس الطريقة، ويتضمن هذا التنوع والاختلاف طرقا مختلفة في جمع المعلومات

[1] محمد شلبي، المرجع السابق، ص 40.
[2] أحمد شاطر باش، المرجع السابق، ص 25.

وفي تحليلها أي إلى مناهج وأدوات بحث تختلف باختلاف مشكلاته وطبيعة البيانات والمعلومات الملائمة لمعالجها.

وبالنظر إلى حجم التعقيد والتشابك الذي يميز مكونات الظاهرة السياسية، غالبا ما تستلزم البحوث السياسية استخدام عدد من المناهج والأدوات البحثية لفهم وتفسير الظاهرة الواحدة. فدراسة تأثير الأزمة الاقتصادية لعام 1929 في ازدهار أشكال الحكم الديكتاتوري في أوربا خلال الثلاثينيات تستلزم من وجهة نظر عميقة تبني ثلاثة مناهج على الأقل، الوصفي والتاريخي والإحصائي، مع إمكانية توظيف تقنية تحليل المضمون.[1]

سادسا- جمع البيانات والمعلومات مع عرضها وتحليلها

لإعداد البحث العلمي، يجري التمييز بين نوعين من المعلومات ثانوية وأولية، يقصد بالنوع الأول (البيانات الثانوية) فئة البيانات أو المعطيات التي سبق نشرها أو إعدادها دون أن تكون منسجمة مع أهداف البحث العلمي الذي يجري إعداده، أي أنها تشكل جزءا من أهداف أبحاث سابقة، ويتميز هذا النوع من المعلومات والبيانات بسهولة جمعه، ومن ثم ينشغل الباحث بتحليله ومناقشته.

أما النوع الثاني (البيانات الأولية) فيقصد به مجمل البيانات والمعلومات التي حصل عليها الباحث خلال مراحل إعداد بحثه، وفي البحوث السياسية بشكل عام، يتم الحصول على هذا النوع من المعلومات من خلال المسوح الشاملة والعينات، وعبر استخدام تقنيات الملاحظة والمقابلة والاستبيان.[2]

كما تسير عملية جمع المعلومات والبيانات في البحث في اتجاهين هما:[3]

-جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري والوثائقي في البحث وهذا يعتمد على مراجعة كافية للمصادر المطلوبة، كالكتب ومقالات الدوريات والتقارير والوثائق الأخرى... أما بالنسبة للبحوث التي تعتمد المنهج التاريخي أو الوثائقي، فإنها تحتاج إلى مراجعة للمصادر المختلفة وجمع معلوماتها في جوانب البحث.

- جمع المعلومات المتعلقة بالبحوث الميدانية (التجريبية والوضعية)، يكون جمع المعلومات في هذه البحوث الجانب إما معتمدا على الاستبانة أو المقابلة أو الملاحظة أو الاختبارات.

---

[1] توفيق حكيمي، محاضرة في خطوات البحث العلمي، جامعة باجي مختار، عنابة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2022/2021، ص 6.

https://elearning-facdr.univ-annaba.dz/pluginfile.php/12457/mod_resource/content/1/%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%85%D9%8A.pdf

[2] الموقع نفسه، ص 07.

[3] موفق الحمداني وآخرون، مناهج البحث العلمي الكتاب الأول: أساسيات البحث العلمي، ط1، عمان، الأردن، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2006، ص 64، 65.

يشترط قبل البدء في تحليل البيانات تأكد الباحث من كفاية الأدلة التي قام بجمعها أو اكتشافها لتدعيم وتأييد النتائج المتوصل إليها، ومن درجة ملائمة هذه الأدلة لطبيعة البحث وغايته، وفي البحوث الميدانية بشكل خاص، على الباحث التحقق من دقة وصدق الأدلة التي توفرها البيانات الأولية التي تم تحصيلها فإلى جانب التحقق من كفاية هذه الأدلة، يتعين التحقق أيضا من صدقها وسلامتها.

انطلاقا من ذلك، يباشر الباحث في مسعى اختبار فرضيات البحث، وينصب اهتمامه في المقام الأول على التأكد من ملائمة الفرضيات على ضوء المعلومات والبيانات التي تم تجميعها وفي حالة العكس. يلجأ الباحث إلى إهمال هذه الفرضيات ووضع أخرى لحل المشكلة بطريقة صحيحة، وتخضع وظيفة تصنيف وتحليل هذه الأدلة أو البيانات لمناهج البحث العلمي كما سبقت الإشارة، ولهذا السبب تناط عملية اختيار المناهج بطبيعة البيانات أو المعلومات الضرورية لحل المشكلة، فالمنهج الإحصائي يطبق في تحليل البيانات الكمية وليس النوعية، والعكس بالنسبة للمنهج التاريخي.[1]

ويأخذ تحليل المعلومات والبيانات إحدى الطريقتين، تحليل نقدي يتمثل في إن برود الباحث رأيا مستنبطا من المصادر المجمعة لديه مدعوما بالأدلة والشواهد، أو تحليلا إحصائيا رقميا عن طريق النسب المؤوية والمجموعات التكرارية ومقاييس النزعة المركزية والتشتت وغيرها، وتستخدم هذه الطريقة مع المعلومات المجمعة من الأشخاص المعنيين بالاستبيان ونسبة ردودهم وتوجهاتها...[2]

سابعا– تفسير النتائج وتعميمها

تمثل آخر خطوة في البحث العلمي، يستعرض فها الباحث استنتاجاته من تحليل المعلومات التي جمعها على ضوء أهداف البحث، ويتضمن ذلك التصريح بنتائج إخضاع فرضيات البحث للفحص الدقيق والنهائي بناء على نتائج تحليل معطيات الدراسة، ومن ثم تقديم جواب نهائي عن إشكالية الدراسة مدعوما بأدلة مقنعة تم إثبات صلتها بموضوع البحث، حيث يمثل تفسير المعلومات أو البيانات جوهر البحث العلمي.

كما سبقت الإشارة، لا يهتم البحث العلمي بدراسة الحالات المعزولة أو المحدودة جدا، بل يعتبر اختيار الموضوعات أو الأحداث ذات العناصر المشتركة عاملا مهما في اختيار موضوع البحث، لان ذلك يسمح للباحث في نهاية المطاف بصياغة النتائج المتوصل إليها في شكل نظريات أو قوانين يمكن تعميمها، بما يساهم في فهم وتفسير الظواهر والأحداث المشابهة لموضوع

[1] توفيق حكيمي، محاضرة في خطوات البحث العلمي، الموقع السابق، ص07
[2] موفق الحمداني وآخرون، المرجع السابق، ص 66.